العدد (2150) السنة الثامنة - السبت (4) حزيران 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مصدر: أكثر من ٢٢٥ مليون دولار حجم التداول للبورصة خلال الفصل الأول

بغداد / قيس عيدان

لخص التقرير الصادر عن هيئة الأوراق المالية أداء سوق العراق للأوراق المالية للفصل الأول ببلوغ حجم التداول لأكثر من ٢٢٥ مليون دولار، فيما ارتفع مؤشر السوق في ختام جلسات الأسبوع الماضي بنسبة ١,٤٪ ليغلق المؤشر على ١٣٣ نقطة. وقال رئيس هيئة الأوراق المالية عبد الرزاق السعدى لـ (المدى الاقتصادي) ان التقرير الفصلي الأول للثلاثة الاشهر الاولى من العام الحالي٢٠١١ والخاص بمؤشرات التداول لسوق العراق للأوراق المالية تضمن تداول أسهم بمقدار (١٤٩,٨٧٨) مليار سهم مرتفعا بنسبة (١٢٩,١٪) عن الفصل الاول عام ٢٠١٠ وبنسبة (١٦٢,٧٪) عن الفصل الاول عام ٢٠٠٩ ومرتفعا بنسبة (٢٠٨,٧٪) عن الفصل الأخير لعام ٢٠١٠.

واضاف السعدي : ان هذه المؤشرات تظهر حجم التداول والبالغ (٢٦٧,٦٤٩) مليار دينار وهي تعادل (٢٢٥) مليون دولار مرتفعا بنسبة (١٤١,٦٪) عن الفصل الاول عام ٢٠١٠ وبنسبة (١٥٢,٦٪) عن الفصل الاول عام ٢٠٠٩ ومرتفعا بنسبة (٢٤٢,٩٪) عن الفصل الاخير لعام ٢٠١٠.

وتابع السعدي : أن عدد العقود بلغ (٣٨٥٨٣) عقداً مرتفعا بنسبة (١٢٢٪) عن الفصل الاول عام ٢٠١٠ وبنسبة (٢٠٤,٧٪) عن الفصل الاول عام ٢٠٠٩ ومرتفعا بنسبة (٥٧,٧٪) عن الفصل الاخير لعام ٢٠١٠.

واكد السعدي ان مؤشر السوق أغلق في آخر جلسة من الفصل الاول لعام ٢٠١١ بـ (١٢٦,٩٨٠) نقطة مرتفعا بنسبة (٢٥,٧٪) عن اغلاق المؤشر في آخر جلسة من العام ٢٠١٠. ويرى عدد من المختصين والوسطاء ان هذه المؤشرات تعد ايجابية قياساً للاعوام الماضية.

في غضون ذلك ارتفع مؤشر البورصة في ختام جلساتها للأسبوع الماضي بنسبة ١,٤٪ ليغلق المؤشر على ١٣٣ نقطة. بحجم تداول تجاوز ١,١مليار دينار اي حوالي ٩٥٥ الف دولار. وجاء هذا الارتفاع إثر ارتفاع معدلات أسعار ١٨ شركة من أصل ٤٠ تم تداولها خلال الجلسة.

وذكرت نشرة البورصة انها شهدت تداول أكثر من ٤٤٤ مليون سهم، بقيمة مليار و١٨٨ مليون دينار (نحو ٩٥٥ الف دولار)، من خلال ٣٢٧ عقد تداول لعدد من الشركات بلغت ٤٠ شركة من أصل ٨٥ مدرجة الكترونيا، ارتفعت معدلات أسعار ١٨ شركة منها لتنتشح بالاخضر وتراجعت معدلات ١٢ شركة أخرى لتتلون بالاحمر، فيما حافظت عشر شركات على معدلاتها خلال الجلسة السابقة، ليرتفع المؤشر بنسبة ١,٤٪ ويغلق على ١٣٣,١ نقطة.

وقالت مصادر صحفية مطلعة ان المستثمرين غير العراقيين أبرموا ٢٩ عقد شراء بقيمة تجاوزت ١٩٢ مليون دينار اغلبها على قطاعات المصارف والخدمات والصناعة وهو ما نسبته ١٧٪ من اجمالي التداولات، فيما لم يتم ابرام اي عقود بيع لغير العراقيين. وتميز القطاع المصرفي بحصوله على اعلى حجم للتداول بنسبة ٦٣٪ من خلال ١٣٩ عقد تداول بقيمة تجاوزت ٧١٣ مليون دينار على ست شركات، ارتفع معدل سعر ثلاث شركات، وتراجعت شركة واحدة، فيما حافظت شركتان على معدلها خلال الجلسة السابقة.

وحصل قطاع الخدمات على نسبة ١٧٪ من حجم التداولات ليحتل المركز الثاني من خلال ٧٣ عقد تداول على سبع شركات، بقيمة تجاوزت ١٩٧ مليون دينار، ارتفع معدل سعر اربع منها، وتراجع معدل سعر شركة واحدة، فيما حافظت شركتان على معدلات خلال الجلسة السابقة.

وجاء قطاع الصناعة ثالثا من حيث حجم التداول وبنسبة ٩٪ من خلال ٧٤عقد تداول بأكثر من ١٠٦ ملايين دينار على ١٤ شركة، ارتفعت معدلات خمس شركات منها، وتراجعت اربع شركات، فيما حافظت خمس شركات على معدلاتها خلال الجلسة السابقة. وكان التداول بسيطا على قطاعات الفنادق والزراعة والتأمين والاستثمار. وكانت الشركات الخمس الأكثر تسجيلا للربح خلال جلسة اليوم كل من شركة مصرف بغداد التي ارتفع معدل سعر سهمها بنسبة ٩,٨٪ لتغلق على ثلاثة دنانير و ٥٧٠ فلسا للسهم، و الخير للاستثمار المالي بنسبة ٥,٨٪ لتغلق على ٧٢٠ فلسا للسهم، و الخازر الانشائية بنسبة ٣,٨٪ لتغلق على دينارين و ٧٠٠ فلس للسهم، و الاهلية للانتاج الزراعي بنسبة ٣,٦٪ لتغلق على ٨٦٠ فلسا للسهم، والامين العقارية بنسبة ٣,٣٪ لتغلق على ثلاثة دنانير و ١٠٠ فلس للسهم.

أما الشركات الخمس الأكثر خسارة فكانت كل من دار السلام للتأمين التي تراجع معدل سعر سهمها بنسبة ٨٪ لتغلق على اربعة دنانير و ٥٠٠ فلس للسهم، وفندق فلسطين بنسبة ٤,٨٪ لتغلق على ١٩ دينارا للسهم، والالبسة الجاهزة بنسبة ٣,٥٪ لتغلق على ثلاثة دنانير و ٥٥٠ فلسا للسهم، ونينوى الغذائية بنسبة ٣,٢٪ لتغلق على ٩٠٠ فلس للسهم، والسجاد والمفروشات بنسبة ٢,٧٪ لتغلق على اربعة دنانير و ٦٥٠ فلسا للسهم. وتعقد البورصة خمس جلسات أسبوعية من الأحد الى الخميس، وتبلغ عدد الشركات المساهمة المسجلة فيها ٩١ شركة منها ٨٥ مدرجة الكترونيا.

المالكي أعلن إحالة ملفه إلى القضاء

خبراء يؤكدون أن مصرف التجارة العراقي خرج من مهمة تمويل التجارة الخارجية إلى أعمال صيرفية

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي - وكالات

فيما ذكر رئيس الوزراء نوري المالكي أن ملف الفساد في المصرف التجاري العراقي أحيل إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات اللازمة، أكد خبراء اقتصاديون أن المصرف المذكور خرج عن مهمته الرئيسية التي كان يفترض أن يضطلع بها إلى تعاملات صيرفية أخرى.

وقالوا في أحاديث لـ (المدى الاقتصادي) : إن اللغط الذي أثير حول هذا المصرف جاء نتيجة انصرافه لنشاطات وتعاملات مصرفية خارج اختصاصه الأساسي.

وتجدر الإشارة إلى أن مصرف التجارة العراقي أسس أواخر عام ٢٠٠٣ لمدة عام واحد لمهمة إدارة أموال التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات لتمويل الاستيرادات الحكومية، وارتبط في حينها بالحاكم المدني السابق للعراق بول بريمر.

وأضاف الخبراء : أن مصرف التجارة العراقي ونتيجة الاموال العراقية الخاصة بالتجارة الخارجية وتسوية التزاماتها بدأ بالقيام بعمليات مصرفية غير موجودة في قانونه الاساس كمنح القروض للقطاعين العام والخاص وللحكومة مشيرين الى ان وزارة المالية حصلت من المصرف المذكور على قرض بقيمة مليار دولار عن طريق حوالات الخزينة.

وعملت الحكومات المتعاقبة منذ مجلس الحكم ولحد الان بعد فترة الحاكم المدني بول بريمير على تمديد عمل مصرف التجارة العراقي، حيث منحه البنك المركزي العراقي رخصة العمل الصيرفي أسوة بالمصارف الاخرى العاملة على وفق حيثيات قانون المصارف الذي يمنح مسؤولية البنك المركزي كجهة إشرافية ورقابية عليها.

وقال رئيس الوزراء نوري المالكي خلال زيارة قام بها للمصرف التجاري العراقي أمس الاول بحسب (السومرية نيوز) إن لجنة تحقيقية مشتركة من هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ووزارة المالية وخبراء قدمت تقريرا عن وجود مخالفات في المصرف العراقي التجاري مبينا أن التقرير احيل الى الجهات القضائية المسؤولة للنظر فيه.

وبين الخبراء ان انشطة المصرف الذي يهيمن على الاموال العراقية للتجارة الخارجية اتسعت بشكل لافت للنظر، ما جعل إمكانية وجود مخالفات واخفاقات قابلة للحدوث في ظل اتساع رقعة الفساد المالي والاداري التي عصفت بالمؤسسات الحكومية مؤكدين ضرورة اجراء تحقيقات معمقة في ظل الشكوك الواردة في عمل المصرف المذكور.

واشار الخبراء الى أن الدواعي الأساسية لإنشاء هذا المصرف تندرج في اطار الحاجة الملحة لتمويل التجارة الخارجية بعد عجز مصرفي الرافدين والرشيد من ممارسة هذه المهمة بسبب الديون المتراكمة عليهما جراء السياسات التجارية المتخبطة السابقة .

وأضاف المالكي أن المؤسسة المالية سواء كانت المصرف التجاري العراقي أو البنك المركزي أو المصارف الأخرى تشكل القلب الحيوي النابض لعملية الإعمار والاستثمار مشيرا الى أن الحكومة ستتابع جميع مؤسسات الدولة بخاصة المصارف باعتبارها الموفرة للسيولة والمانحة للتسهيلات.

ودعا المالكي إلى الحفاظ على السمعة العالمية للمصرف العراقي للتجارة التي استطاع أن يحققها من خلال الجهود الكبيرة التي قام بها الكثير من المسؤولين، كما دعا الى معالجة نقاط الخلل التي يمكن أن تشكل خرقا في هذه المؤسسة يعوق تطورها".

وتابع المالكي أن الأمور ستأخذ مجراها الطبيعي بالشكل الذي يضمن سلامة المؤسسة واستمرارها بعد الاستماع الى ملاحظات رئيس المصرف والمسؤولين فيه.

وأكدت الحكومة في الـ١٣ من شباط الماضي، سعيها للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية وتأمين الحماية للأموال العراقية في الخارج، فيما شددت على أهمية العمل على بناء اقتصاد عراقي متنوع وتطبيق سياسات اقتصادية متطورة من خلال تشجيع الاستثمار وتسهيل وتنظيم التجارة وترشيد الميزانية العامة للدولة وإقرار قانون النفط والغاز.

ويأتي الحديث عن انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وحماية أمواله في الخارج مغايرا لما هو موجود على أرض الواقع، كقرارات ارتباط الهيئات المستقلة ومنها البنك المركزي العراقي بالحكومة مباشرة بدلا من مجلس النواب، وعدم تركيز الحكومة على دعم القطاع الخاص. ورغم الانفتاح الواسع على العالم الذي يعيشه العراق منذ التغيير الذي ابتدأ في العام ٢٠٠٣ بعد عقود من العزلة، إلاّ أن علاقاته الاقتصادية الخارجية ما تزال تشهد تعثرا واضحا لأسباب عدة في مقدمها حالة الركود الاقتصادي.

ويشير المراقبون إلى أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يمثل هدفا رئيسا للكثير من الاقتصاديات المحلية نظرا للميزات التي يحققها هذه الانضمام من اندماج في الاقتصاد العالمي، وتوفير فرص كبيرة للاستثمار، فضلا عن إيجاد أسواق لمنتجاتها، إلاّ أن هذه العملية مرتبطة بحجم وطبيعة المكونات التنافسية التي يملكها الاقتصاد الوطني، ليدخل السوق العالمية شريكا ومنافسا، وهو ما ليس متوفرا للاقتصاد العراقي في الظرف الراهن.

الاتصالات تنفي تعليقها العمل بمشروع الرخصة الرابعة

بغداد / وكالات

نفت وزارة الاتصالات إصدارها قرارا بتعليق العمل بمشروع الرخصة الرابعة للهاتف النقال، مؤكدةً استمرارها العمل به.

وقال مصدر مسؤول في الوزارة بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) ان وزارته تنفي بشكل قاطع ما تردد في البعض من وسائل الاعلام حول تعليقها العمل بمشروع الرخصة الرابعة للهاتف النقال، مشيراً الى ان الوزارة لازالت مستمرة بالعمل به.

وكان وزير الاتصالات محمد توفيق علاوي ذكر في حديث سابق له ان الرخصة الرابعة ترتبط بها الكثير من الأمور كتشكيل شركة يكون فيها جانب قانوني وتؤخذ فيها موافقة مجلس شورى الدولة ومجلس الوزراء ومجلس النواب واختيار التقنية وكيفية عرض الرخصة سواء كان بطريقة المزاد او بطريقة اخرى غير ذلك، مشيراً الى ان بالنسبة للوزارة فانها تريد التفاوض مع شركات استشارية عالمية التي تعطيها الخبرة التي تفتقر اليها في هذا المجال.

وأوضح ان كل هذه الإجراءات ممكن ان تطول الى نهاية العام الحالي وبعدها نكون متفقين مع الشركة، فاذا حصل اتفاق فأن نهاية عام ٢٠١٢ سيكون موعداً لتوفير الخدمة عبر الرخصة الرابعة للهاتف النقال.

وكانت الحكومة أعلنت في ٢٣ايار الجاري عن ان مجلس الوزراء صادق على توصيات اللجنة المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٣) لسنة ٢٠٠٩ المتعلقة بمشروع الرخصة الرابعة للهاتف النقال.

وأعلنت وزارة الاتصالات وجود مشاكل حقيقية مع هيئة الاتصالات والإعلام بشأن الموافقة على منح الترددات للرخصة الرابعة لتشغيل الهاتف النقال.

وتحاول وزارة الاتصالات تعميق العلاقات الإدارية بينها وبين هيئة الإعلام والاتصالات،خاصة فيما يتعلق بمنح تراخيص استثمار الاتصالات في البلاد،اذا توصلت الوزارة الى مراحل متقدمة وتفاهمات جديدة مع هيئة الاتصالات والإعلام الحكومية العراقية بشأن اطلاق الرخصة الرابعة من رخص تشغيل الهاتف النقال في البلاد.

الى ذلك اتهم عضو لجنة الخدمات النيابية احسان العوادي ما أسماه بـ "أطرافاً مسؤولة" في هيئة الاعلام والاتصالات تقف وراء تأخير تنفيذ عمل مشروع الرخصة الرابعة لـ"مصالح خاصة".

ويأتي هذا الاتهام بعد يومين من اعلان وزارة الاتصالات العراقية تعليق العمل بمشروع الرخصة الرابعة لشركات الهاتف المحمول، لحين اقرار قانون الاتصالات من قبل مجلس النواب العراقي.

وقال احسان العوادي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "أطرافاً بارزة (لم يسمها) في هيئة الاعلام والاتصالات تقف وراء تأخير تنفيذ مشروع الرخصة الرابعة لانها متهاونة مع شركات الهاتف النقال العاملة في البلاد بسبب وجود مصالح مالية بينها وبين تلك الشركات".

وتعمل في العراق ثلاث شركات كبيرة للهاتف النقال وهي آسياسيل، وزين العراق، وكورك تيليكوم، فيما يتطلع العراق الى منح رخصة لشركة رابعة.

وأضاف العوادي أن "مشروع الرخصة الرابعة ستنفع المواطن العراقي في توفير الكثير من الاموال من الاتصالات النقالة بدلاً من احتكار شركات النقال الخاصة لهذا القطاع المهم".

وتقول وزارة الاتصالات إن مشروع الرخصة الرابعة لن يستغل البنية التحتية لوزارة الاتصالات.

وقال العوادي إن "لجنة الخدمات النيابية ستعمل على مراجعة الاسباب الحقيقية التي تقف وراء وضع العراقيل امام تنفيذ مشروع الرخصة الرابعة والتي يفترض أن يستمر العمل بعد اقراره من قبل رئاسة مجلس الوزراء".

واكدت هيئة الاتصالات والاعلام في الاسبوع الماضي أن منح الرخصة الرابعة للهاتف النقال لوزارة الاتصالات ليس من صلاحية رئاسة مجلس الوزراء.

وفي ٢٣ايار/مايو اعلنت الحكومة العراقية أن مجلس الوزراء صادق على توصيات اللجنة المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٩ المتعلقة بمشروع الرخصة الرابعة للهاتف النقال.

وتعرضت البنية الداخلية لمنظومة الاتصالات في البلاد في نيسان ٢٠٠٣ إلى التدمير والتخريب بسبب اعمال النهب التي شهدتها البلاد على بعد تغيير النظام السابق.

خبراء: استمرار تجميد الأموال العراقية أضر في التداول النقدي والمالي

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي - وكالات

وصف البنك المركزي العراقي استمرار بعض الدول ولاسيما الكويت بتجميد الأموال العراقية مخالفا للقرارات الأممية، فيما حذر خبراء من مخاطر استمرار تجميد الأموال العراقية من قبل بعض الدول الإقليمية، معتبرين ان ذلك يترك أضرارا كبيرة في التداول النقدي والمالي في البلاد.

وقال مستشار البنك مظهر محمد صالح لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز) إن استمرار تجميد الاموال العراقية من قبل دول اقليمية (ومنها الكويت) ودولية يعد امرا مخالفا لقرار الامم المتحدة".

وكان صالح يشير الى القرار الاممي القاضي برفع العراق من طائلة البند السابع ورفع الوصاية الاممية على الاموال العراقية.

واصدر مجلس الأمن الدولي في كانون الأول الماضي قرارات تؤشر بداية تفكيك العقوبات على العراق، داعيا الى تطبيع العلاقات بين العراق والكويت.

ويتعين ان تؤكد الحكومة مجددا اعترافها بحدود الكويت البرية والبحرية في رسالة الى مجلس الأمن الدولي.

واضاف صالح أن الدول التي تحتجز الأموال العراقية لا تمتلك حججا قانونية لان العراق وضع آلية مطابقة مع اتفاقية نادي باريس لتسديد الدائنين التجاريين ومنع التلاعب بالأموال العراقية".

ويقول العراق إن الكويت قامت بتجميد نحو مليون ونصف المليون دولار تابعة للخطوط الجوية العراقية في الأردن، فيما تؤكد السلطات الكويتية على انها لن تتهاون او تتنازل "عن فلس واحد" تجاه مستحقاتها على الخطوط العراقية.

بينما تقدر الأموال العراقية المجمدة في الأردن ولبنان بنحو ٧,٨ مليارات دولار، والتي منع العراق من الاستفادة منها بعد عام من فرض الحصار الاقتصادي في عام ١٩٩١.

وبين صالح أن "البنك المركزي يشكك بهذا الرقم ويرى ان استمرار تجميد الأموال العراقية في عدد من الدول الإقليمية تعود لأسباب سياسية".

وقال إن العراق لا يعارض تسديد الديون وانما يريد حمايتها من تلاعب بعض الدائنين التجاريين.

ويقول محللون ان دول مجلس الامن تميل الى التصويت لصالح إخراج العراق من القيود المفروضة عليه منذ سنوات، لكن الكويت ترفض ذلك.

وتتكون ديون الكويت على العراق من الخسائر التي تعرض لها قطاع النفط في الكويت، اضافة الى الخسائر التي لحقت بالوزارات الحكومية والمباني خلال الغزو العراقي. وتقول بغداد ان استمرار خضوع العراق الى الفصل السابع "يقيد البلاد ويؤثر على استقلالها".

في غضون ذلك حذر خبراء من مخاطر استمرار تجميد الأموال العراقية من قبل بعض الدول الإقليمية، معتبرين ان ذلك يترك أضرارا كبيرة في التداول النقدي والمالي في البلاد.

وقال عضو اللجنة الأكاديمية لمراقبة الأموال المجمدة رياض النعيمي لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز) إن استمرار بعض الدول في تجميد الأموال العراقية على الرغم من قرار الأمم المتحدة القاضي برفع القيود عن تحركات الأموال يسبب مشاكل مالية ونقدية"، في إشارة إلى القرار الاممي القاضي برفع العراق من طائلة البند السابع ورفع الوصاية الأممية على الأموال العراقية.

وأوضح أن التداول التجاري للعراق بشأن هذه القضية يسبب مشاكل اقتصادية تتعلق بالتداول الحر للسوق، إذ تشير الدراسات إلى ان أكثر من ٦٦٪ من التداول الاقتصادي للعراق يتعثر بسبب استمرار عملية التجميد خاصة في الدول الإقليمية"، لافتا إلى أن "التحركات الرسمية للعراق بهذا الشأن ضعيفة".

ورأت عضو مركز التخطيط الاقتصادي هناء جابر أن تجميد الأموال العراقية من قبل عدد من الدول الإقليمية يسبب بتخبط في الاقتصاد العراقي لان العراق يمضي الآن على أساس ان أمواله محمية من قبل الولايات المتحدة حتى حزيران ٢٠١٢".

وكان الرئيس الأميركي باراك أوباما قد قرر في أيار الماضي تجديد الأمر الرئاسي التنفيذي الخاص بحماية الأموال العراقية في الولايات المتحدة لسنة أخرى.

ويمدد هذا القرار أمرا رئاسيا أصدره في المرة الأولى الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في ٢٢ مايو/أيار ٢٠٠٣ بعد سقوط نظام الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين وتم تجديده مرات عدة منذ ذلك الحين.

ولفتت جابر إلى أن "المؤسسات النقدية والاقتصادية الحكومية ستواجه مشكلة عند وضع خطة لحماية الأموال من انتهاك الدائنين التجاريين لان وجود هذه الأموال المجمدة يسمح للدائنين التجاريين رفع دعاوي في بلدنها لحجبها".

وأوضحت ان "الأموال المجمدة يفترض ان تلتحق بالبنك الدولي في الولايات المتحدة وتكون جميعها في حماية الولايات المتحدة لحين ان تجد اللجنة الحكومية منفذا قانونيا لحماية الأموال العراقية من الدائنين التجاريين المزيفين".

وتعمل الحكومة العراقية على التشاور مع الإدارة الأميركية، بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، للانتهاء من عملية نقل مسؤولية التصرف بالأموال العراقية وإيرادات النفط في آلية عراقية بعد انتهاء دور الأمم المتحدة فيها.

وبموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بين بغداد وواشنطن، تعهدت الإدارة الأميركية بمساعدة العراق في هذه المرحلة.

وما زال العراق يدين للكويت بأكثر من عشرين مليار دولار تعويضا عن أضرار الغزو في عام ١٩٩٠، ويدفع ٥ في المئة من عائداته النفطية للإيفاء بالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي.

ويتعين ان تؤكد الحكومة العراقية مجددا اعترافها بحدود الكويت البرية والبحرية في رسالة إلى مجلس الأمن الدولي.

من جانبه قال الأكاديمي نوفل عبد العظيم : أهداف سياسية واضحة تقف وراء استمرار منع العراق من استرجاع أمواله المجمدة في مصارف الدول الإقليمية خاصة وأن تلك الدول تدعي بأن لها دائنين تجاريين".

وأشار عبد العظيم إلى أن "مشكلة تجميد الأموال العراقية لها أضرار اقتصادية كبيرة على بنية التعاملات النقدية للعراق ولا بد من رفع مستوى الاهتمام الحكومي لمعالجتها قبل حزيران من عام ٢٠١٢.

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠